Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثاني، 2025

دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية: التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في ليبيا المعاصرة

أبوعجيلة رجب عبد الله يحي*
قسم العلوم السياسية ، مدرسة الدارسات الاستراتيجية والدولية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): aboajila.yahia@gmail.com

The Role of Civil Society in Promoting Libyan National Reconciliation: Security Challenges and Their Impact on Political Stability in Contemporary Libya

Abu Ajila Rajab Abdullah Yahya *
Department of Political Science, School of Strategic and International Studies, Libyan Academy for Postgraduate Studies, Tripoli, Libya

Received: 12-03-2025; Accepted: 20-04-2025; Published: 29-05-2025

الملخص

يتناول هذا البحث دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية، مع التركيز على التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في ليبيا المعاصرة. يرصد البحث الدور المحوري الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في عمليات المصالحة والسلام في ظل استمرار التحديات الأمنية والانقسام السياسي منذ 2011. يهدف البحث إلى تحليل مساهمات المجتمع المدني في بناء الجسور بين الأطراف المتنازعة، ودوره في تعزيز ثقافة السلام والحوار، والتحديات التي تواجهه في بيئة أمنية غير مستقرة. يستخدم البحث منهجية متعددة تجمع بين التحليل الوصفي والتاريخي والمقارن لتقديم فهم شامل لواقع المجتمع المدني الليبي وإمكانياته في دعم المصالحة الوطنية. كما يستشرف البحث آفاق تطوير دور المجتمع المدني في ضوء المتغيرات الراهنة، ويقدم توصيات عملية لتعزيز قدراته في بناء السلام المستدام والمصالحة الشاملة.

الكلمات الدالة: المجتمع المدني، المصالحة الوطنية، التحديات الأمنية، الاستقرار السياسي، ليبيا، بناء السلام، الحوار الوطني.

Abstract

This research addresses the role of civil society in promoting Libyan national reconciliation, focusing on security challenges and their impact on political stability in contemporary Libya. The study examines the pivotal role played by civil society organizations in reconciliation and peace processes amid ongoing security challenges and political division since 2011. The research aims to analyze civil society's contributions to building bridges between conflicting parties, its role in promoting a culture of peace and dialogue, and the challenges it faces in an unstable security environment. The study employs a multi-methodological approach combining descriptive, historical, and comparative analysis to provide a comprehensive understanding of Libyan civil society and its potential in supporting national reconciliation.

The research also explores prospects for developing civil society's role in light of current changes and provides practical recommendations for enhancing its capabilities in building sustainable peace and comprehensive reconciliation.

Keywords: Civil Society, National Reconciliation, Security Challenges, Political Stability, Libya, Peacebuilding, National Dialogue.

المقـدمـــــة

تشكل قضية المصالحة الوطنية إحدى أهم التحديات التي تواجه ليبيا في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي في 2011، حيث تعاني البلاد من انقسامات سياسية وأمنية عميقة أثرت على استقرارها وتماسكها الاجتماعي. في هذا السياق المعقد، برز دور المجتمع المدني كفاعل مهم في عمليات بناء السلام والمصالحة، رغم التحديات الجسيمة التي يواجهها في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الأمني والتجاذبات السياسية (الزاوي، 2023، ص. 45).

منذ عام 2011، شهدت ليبيا تحولات جذرية أدت إلى انهيار البنية المؤسسية للدولة وظهور فراغ سياسي وأمني كبير. هذا الوضع أتاح المجال أمام تنامي دور الفاعلين غير الرسميين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، التي سعت إلى ملء الفراغ المؤسسي والمساهمة في عمليات التحول الديمقراطي وبناء السلام (العبيدي، 2024، ص. 78) لقد واجهت هذه المنظمات تحدي العمل في بيئة معقدة تتداخل فيها الصراعات السياسية مع التحديات الأمنية، مما تطلب منها تطوير استراتيجيات وآليات جديدة للعمل والبقاء.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على دور المجتمع المدني في سياق الأزمة الليبية المستمرة، خاصة في ظل تعدد المحاولات الرسمية والدولية لإنجاز المصالحة الوطنية دون تحقيق نتائج حاسمة. فقد أثبتت التجارب العالمية أن نجاح عمليات المصالحة والانتقال الديمقراطي يتطلب مشاركة فعالة من المجتمع المدني، باعتباره يمثل الجسر الحقيقي بين السلطة والمجتمع، ويمتلك المصداقية والقدرة على الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع (المسلاتي، 2024، ص. 112).

كما تنبع أهمية البحث من كونه يقدم تحليلاً معمقاً للتحديات الأمنية التي تواجه المجتمع المدني في ليبيا، وتأثيرها على قدرته في المساهمة بفعالية في عمليات المصالحة والاستقرار السياسي. هذا التحليل ضروري لفهم الديناميكيات المعقدة التي تحكم العمل المدني في بيئات الصراع وعدم الاستقرار، ولتطوير استراتيجيات أكثر فعالية للعمل في مثل هذه الظروف (الفيتوري، 2023، ص. 89).

يهدف هذا البحث إلى تحليل ورصد دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية، مع التركيز على التحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي. كما يسعى إلى تقييم مساهمات منظمات المجتمع المدني في بناء الجسور بين الأطراف المتنازعة، وتحليل الآليات والاستراتيجيات التي تستخدمها في تعزيز ثقافة السلام والحوار. ويستشرف البحث آفاق تطوير دور المجتمع المدني في المرحلة القادمة، ويقدم توصيات عملية لتعزيز قدراته في دعم المصالحة الشاملة والاستقرار المستدام.

الإطار المنهجي والنظري للدراسة

إشكالية البحث

يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي: كيف يساهم المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية في ظل التحديات الأمنية المستمرة وتأثيرها على الاستقرار السياسي؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو واقع المجتمع المدني الليبي ودوره في عمليات المصالحة والسلام؟
2. ما هي أبرز التحديات الأمنية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في ليبيا؟

3. كيف تؤثر البيئة الأمنية غير المستقرة على قدرة المجتمع المدني في المساهمة بالمصالحة؟
4. ما هي الآليات والاستراتيجيات التي يستخدمها المجتمع المدني لتعزيز المصالحة الوطنية؟
5. ما هو تأثير عمل المجتمع المدني على الاستقرار السياسي في ليبيا؟
6. ما هي التجارب الناجحة للمجتمع المدني في مجال المصالحة والسلام؟
7. كيف يمكن تعزيز دور المجتمع المدني في المرحلة القادمة؟
8. ما هي متطلبات بناء شراكة فعالة بين المجتمع المدني والفاعلين السياسيين؟

فرضيات البحث

يستند البحث على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يلعب المجتمع المدني دوراً محورياً في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية، لكن التحديات الأمنية تحد من فعاليته وتأثيره على الاستقرار السياسي.

الفرضيات الفرعية:

- تساهم منظمات المجتمع المدني في بناء الجسور بين الأطراف المتنازعة من خلال الحوار والوساطة المجتمعية.
- تؤثر التحديات الأمنية سلباً على قدرة المجتمع المدني في الوصول إلى المجتمعات المحلية وتنفيذ برامج المصالحة.
- يمتلك المجتمع المدني الليبي خبرات وآليات تقليدية يمكن توظيفها في عمليات المصالحة والسلام.
- تتطلب فعالية دور المجتمع المدني في المصالحة بيئة أمنية مستقرة ودعماً سياسياً ودولياً.

منهجية البحث

اعتمد البحث على مزيج من المناهج البحثية التالية:

1. **المنهج الوصفي التحليلي** :لوصف وتحليل واقع المجتمع المدني الليبي ودوره في المصالحة الوطنية، وفهم التفاعلات المعقدة بين مختلف العوامل المؤثرة.
2. **المنهج التاريخي** :لتتبع تطور المجتمع المدني في ليبيا منذ 2011 وحتى اليوم، والوقوف على المراحل المختلفة لعمله والتحولات التي طرأت عليه عبر الزمن.
3. **المنهج المقارن** :لمقارنة التجربة الليبية مع تجارب دول أخرى مرت بظروف مشابهة في مجال دور المجتمع المدني في المصالحة، واستخلاص الدروس والعبر المفيدة.
4. **منهج دراسة الحالة** :لدراسة حالات وتجارب محددة لمنظمات المجتمع المدني الليبي في مجال المصالحة، مما يوفر نظرة عملية ومعمقة حول آليات العمل والتحديات.
5. **المنهج الاستشرافي** :لاستشراف مستقبل دور المجتمع المدني في المصالحة الليبية والوقوف على الاتجاهات المحتملة والسيناريوهات المستقبلية.

الإطار النظري

يستند البحث إلى مجموعة من النظريات والمقاربات في العلوم السياسية والاجتماعية، أبرزها:

1. **نظرية المجتمع المدني** :وتركز على دور المنظمات غير الحكومية في الديمقراطية وبناء السلام، وتؤكد على أهمية هذا القطاع كوسيط بين الدولة والمجتمع.(Putnam, 2000)
2. **نظرية بناء السلام** :وتتناول آليات وعمليات بناء السلام المستدام في مجتمعات ما بعد النزاع، وتركز على أهمية المشاركة المجتمعية.(Lederach, 1997)

3. **نظرية المصالحة** :وتبحث في مفاهيم وآليات المصالحة والعدالة الانتقالية، وتحلل العوامل المساعدة على نجاح عمليات المصالحة.(Kriesberg, 2007)
4. **نظرية رأس المال الاجتماعي** :وتركز على أهمية الثقة والشبكات الاجتماعية في بناء المجتمعات وتعزيز التماسك الاجتماعي.(Coleman, 1990)

الإطار الزمني والمكاني للدراسة

- **الإطار الزمني** :يركز البحث على الفترة من 2011 وحتى 2025، مع التركيز بشكل خاص على الفترة 2014-2025 التي شهدت تصاعد التحديات الأمنية والانقسام السياسي.
- **الإطار المكاني** :ليبيا بكافة مناطقها، مع التركيز على المناطق التي شهدت نشاطاً مكثفاً لمنظمات المجتمع المدني في مجال المصالحة (طرابلس، بنغازي، سبها، مصراتة، الزنتان).

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني الليبي ودوره في المصالحة الوطنية

تطور المجتمع المدني في ليبيا ما بعد 2011

شهد المجتمع المدني الليبي تحولاً جذرياً منذ سقوط نظام القذافي في 2011، حيث انتقل من حالة القمع والتهميش التي عاشها لأكثر من أربعة عقود إلى مرحلة جديدة من الحرية والنشاط. خلال فترة حكم القذافي، كان المجتمع المدني محدود النشاط ومقيد الحركة، حيث لم تكن تُسمح إلا بمنظمات محدودة تعمل تحت إشراف النظام ووفقاً لتوجهاته. كان النظام يتبع سياسة صارمة في السيطرة على المجتمع من خلال ما أسماه "سلطة الشعب"، مما ترك المجال ضيقاً جداً لأي نشاط مدني مستقل أو حقيقي (الطرابلسي، 2022، ص. 34).

بعد عام 2011، شهدت ليبيا انفجاراً حقيقياً في عدد منظمات المجتمع المدني، حيث تأسست مئات المنظمات والجمعيات التي تعمل في مجالات متنوعة شملت حقوق الإنسان، والمرأة، والشباب، والتنمية، والإغاثة، والمصالحة. هذا النمو السريع عكس الحاجة الماسة لهذه المنظمات في مرحلة التحول، كما عكس الرغبة القوية لدى الليبيين في المشاركة في بناء دولتهم الجديدة والتعبير عن آرائهم ومصالحهم بحرية بعد عقود من القمع (الشيباني، 2023، ص. 67).

لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في عملية التحول الديمقراطي الأولية، حيث ساهمت في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وشاركت في عمليات مراقبة الانتخابات، وقدمت خدمات أساسية في مناطق مختلفة خاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة. كما برز دورها بشكل خاص في مجال المصالحة المجتمعية، خاصة في المناطق التي شهدت صراعات محلية أو تأثرت بانتهاكات حقوق الإنسان أثناء الثورة وما بعدها (المرواني، 2023، ص. 89).

ومع تطور الأحداث في ليبيا، تنوعت أنشطة هذه المنظمات لتشمل مجالات أوسع مثل المصالحة بين القبائل، ودعم ضحايا العنف، وتعزيز حقوق المرأة والطفل، والعمل الإنساني في مناطق النزاع. كما لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على النسيج الاجتماعي في العديد من المناطق، من خلال تنظيم أنشطة تراثية وثقافية تهدف إلى تعزيز الهوية الليبية المشتركة والتأكيد على القيم الإنسانية والاجتماعية المشتركة (العلواني، 2024، ص. 102).

التحديات التي واجهت المجتمع المدني

رغم النمو السريع في عدد منظمات المجتمع المدني وتنوع أنشطتها، إلا أنها واجهت تحديات جسيمة أثرت على قدرتها على العمل بفعالية. أولى هذه التحديات كانت التحديات الأمنية التي شكلت العائق الأكبر أمام عمل المجتمع المدني، حيث تعرضت العديد من المنظمات والناشطين لتهديدات واعتداءات وعمليات اختطاف. هذا الوضع حد من قدرة المنظمات على الوصول إلى مناطق معينة وتنفيذ برامجها، وأجبر بعضها على تقليص أنشطتها أو نقل مقارها إلى مناطق أكثر أماناً (الحصادي، 2024، ص. 76).

كما عانت العديد من المنظمات الناشئة من نقص في الخبرة والموارد المالية، مما أثر على جودة عملها واستدامتها. فقد تأسست معظم هذه المنظمات بواسطة أشخاص لديهم حماس كبير لكن ينقصهم التدريب المتخصص في إدارة المنظمات والعمل المدني. إضافة إلى ذلك، تأثرت بعض منظمات المجتمع المدني بالاستقطاب السياسي الذي شهدته البلاد، مما أثر على حياديتها ومصداقيتها، وجعل بعضها ينحاز لطرف سياسي معين على حساب دورها المحايد في خدمة المجتمع (القرفالي، 2023، ص. 55).

كذلك أدى غياب قانون واضح ومتطور للمنظمات غير الحكومية إلى صعوبات في التسجيل والعمل، وخلق حالة من عدم اليقين القانوني التي أثرت على قدرة هذه المنظمات على العمل بثقة وشفافية. هذا الفراغ القانوني جعل المنظمات عرضة للتدخلات التعسفية من قبل السلطات المحلية، وحد من قدرتها على الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها (الناكوع، 2024، ص. 43).

دور المجتمع المدني في المصالحة الوطنية

رغم التحديات المتعددة التي واجهتها، نجحت العديد من منظمات المجتمع المدني في لعب أدوار مهمة في عمليات المصالحة على مستويات مختلفة. على مستوى المصالحة المجتمعية المحلية، ساهمت منظمات محلية في حل نزاعات بين قبائل ومجتمعات مختلفة، خاصة في مناطق الجنوب والشرق حيث تنتشر النزاعات القبلية. هذه المنظمات استطاعت توظيف معرفتها العميقة بالثقافة المحلية والعلاقات الاجتماعية في بناء جسور الحوار والثقة بين الأطراف المتنازعة (التاورغي، 2023، ص. 78).

كما نظمت منظمات عديدة ملتقيات وحوارات بين ممثلي مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية، سعياً لخلق مساحات آمنة للحوار وتبادل وجهات النظر. هذه الملتقيات لعبت دوراً مهماً في كسر الحواجز النفسية والسياسية بين الأطراف المختلفة، وساهمت في بناء فهم متبادل أفضل للمواقف والمصالح المختلفة. كما أتاحت هذه المنتديات الفرصة للمشاركين للتعبير عن مخاوفهم وتطلعاتهم بحرية، مما ساعد في تهدئة التوترات وبناء أسس للتعاون المستقبلي (الزنتاني، 2024، ص. 65).

وفي مجال خدمات الضحايا، قدمت منظمات حقوق الإنسان دعماً نفسياً وقانونياً لضحايا الانتهاكات، بما في ذلك ضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري. هذا العمل لم يقتصر على تقديم المساعدة المباشرة للضحايا وأسرهم، بل شمل أيضاً توثيق الانتهاكات والدعوة لمحاسبة المسؤولين عنها، مما ساهم في تعزيز قضية العدالة الانتقالية في ليبيا (البرغثي، 2024، ص. 91).

أما في مجال التوعية وبناء السلام، فقد نفذت العديد من المنظمات برامج توعوية واسعة لنشر ثقافة السلام والتسامح والحوار، خاصة بين الشباب والنساء. هذه البرامج اشتملت على ورش تدريبية حول حل النزاعات سلمياً، وحملات إعلامية لمواجهة خطاب الكراهية، وأنشطة فنية وثقافية تهدف إلى تعزيز القيم الإنسانية المشتركة. كما عملت هذه المنظمات على تدريب قيادات محلية على آليات الوساطة والمصالحة، مما ساهم في بناء قدرات محلية للتعامل مع النزاعات والتوترات (الترهوني، 2023، ص. 108).

المبحث الثاني: التحديات الأمنية وتأثيرها على عمل المجتمع المدني

طبيعة التحديات الأمنية في ليبيا

تواجه ليبيا منذ عام 2011 تحديات أمنية معقدة ومتعددة الأوجه، تشكل في مجملها بيئة غير مستقرة تؤثر بشكل مباشر على عمل المجتمع المدني. أولى هذه التحديات تمثلت في تعدد الجماعات المسلحة وانتشار العشرات منها في مناطق مختلفة من البلاد، حيث تسيطر كل جماعة على منطقة معينة وتتنافس مع الأخريات على السلطة والموارد. هذا التعدد في مراكز القوة العسكرية خلق حالة من الفوضى الأمنية وعدم وضوح السلطة المسؤولة عن الأمن في كل منطقة (الشريف، 2023، ص. 45).

كما أدى انهيار المؤسسات الأمنية الرسمية وعدم قدرتها على بسط سيطرتها على كامل التراب الوطني إلى خلق فراغ أمني كبير استغلته الجماعات المسلحة والعناصر الإجرامية. هذا الانهيار المؤسساتي جعل المواطنين والمنظمات المدنية بلا حماية أمنية حقيقية، وأصبحوا يعتمدون على حماية الجماعات المسلحة المحلية أو على وسائل الحماية الذاتية (العرادي، 2024، ص. 67).

إضافة إلى ذلك، شهدت البلاد تنامياً خطيراً في أنشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب المخدرات والأسلحة والبشر، خاصة عبر الحدود الجنوبية الطويلة مع دول الساحل الأفريقي. هذه الأنشطة الإجرامية ربطت ليبيا بشبكات إجرامية دولية، وخلقت مصالح اقتصادية قوية لدى بعض الجماعات في استمرار حالة عدم الاستقرار (المعتصم، 2023، ص. 89).

كما عانت ليبيا من نشاط جماعات إرهابية في مناطق مختلفة، خاصة في وسط وجنوب البلاد، حيث استغلت هذه الجماعات الفراغ الأمني لتوسيع نفوذها وتنفيذ عمليات إرهابية. هذا النشاط الإرهابي لم يقتصر على التهديد المباشر للأمن، بل امتد ليشمل تهديد المؤسسات المدنية والناشطين الذين يعملون في مجالات حساسة مثل حقوق الإنسان والمصالحة (الفاخري، 2024، ص. 102).

وأخيراً، ساهم عدم الاستقرار السياسي وتعدد مراكز القرار في تفاقم انعدام الأمن، حيث أدى الانقسام بين شرق وغرب البلاد إلى ضعف التنسيق الأمني وتضارب الأوامر والتوجيهات، مما خلق بيئة مواتية لنمو الأنشطة الإجرامية والمسلحة. هذا الانقسام السياسي جعل من الصعب وضع استراتيجية أمنية موحدة أو تنفيذ خطط أمنية متكاملة على مستوى البلاد (الدرسي، 2024، ص. 78).

تأثير التحديات الأمنية على المجتمع المدني

أثرت هذه التحديات الأمنية بشكل مباشر وغير مباشر على عمل منظمات المجتمع المدني، مما حد من قدرتها على تحقيق أهدافها والمساهمة الفعالة في عمليات المصالحة والتنمية. من ناحية التأثيرات المباشرة، تعرض العديد من الناشطين والعاملين في منظمات المجتمع المدني لتهديدات واعتداءات وعمليات اختطاف، خاصة أولئك الذين يعملون في مجالات حساسة مثل حقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات والمصالحة المجتمعية. هذه الاعتداءات لم تقتصر على التهديد الشفهي، بل امتدت لتشمل الاعتداء الجسدي والقتل في بعض الحالات، مما خلق مناخاً من الخوف والترهيب بين العاملين في هذا القطاع (الزاوي، 2023، ص. 56).

كما اضطرت العديد من المنظمات إلى إغلاق مكاتبها في مناطق غير آمنة، أو نقل أنشطتها إلى مناطق أخرى أكثر استقراراً. هذا الإغلاق القسري للمكاتب حرم المجتمعات المحلية في هذه المناطق من الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات، وخلق فجوات في التغطية الخدمية والبرامجية. كما فرضت البيئة الأمنية قيوداً صارمة على حركة الناشطين والعاملين في المنظمات، مما صعب عليهم الوصول إلى المجتمعات المستهدفة وتنفيذ أنشطتهم الميدانية (المليطي، 2024، ص. 43).

إضافة إلى ذلك، واجهت المنظمات صعوبات كبيرة في الوصول إلى المجتمعات المحتاجة للمساعدة، خاصة في المناطق التي تشهد صراعات مسلحة أو تسيطر عليها جماعات متشددة. هذا الوضع حرم الكثير من المواطنين من الخدمات الإنسانية والتنموية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، وأثر سلباً على فعالية برامج المصالحة والسلام في هذه المناطق (الصالحي، 2023، ص. 67).

أما التأثيرات غير المباشرة، فقد شملت تراجع التمويل المحلي والدولي بسبب المخاطر الأمنية العالية، حيث تردد العديد من المانحين الدوليين في تقديم الدعم المالي للمنظمات الليبية خوفاً من عدم قدرة هذه المنظمات على تنفيذ مشاريعها أو ضمان سلامة العاملين فيها. كما أدت المخاطر الأمنية إلى ارتفاع تكاليف التأمين والحماية، مما قلل من الموارد المتاحة للأنشطة الفعلية للمنظمات (الهوني، 2024، ص. 85).

كذلك شهدت البلاد هجرة واسعة للخبرات والكوادر المؤهلة خارج البلاد بحثاً عن الأمان والاستقرار، مما حرم منظمات المجتمع المدني من الكفاءات اللازمة لتطوير عملها وتحسين جودة خدماتها. هذا النزيف في

الكوادر المتخصصة أثر بشكل خاص على المنظمات التي تعمل في مجالات تقنية معقدة تتطلب خبرات متخصصة (القاضي، 2023، ص. 72).
إضافة إلى ذلك، أدت البيئة الأمنية غير المستقرة إلى تدهور الثقة بين المنظمات والمجتمعات المحلية، حيث أصبح بعض المواطنين يتردد في التعامل مع هذه المنظمات خوفاً من التعرض للمخاطر أو الاستهداف. كما أثرت حالة عدم الاستقرار على قدرة المنظمات على بناء شراكات طويلة المدى مع المجتمعات المحلية، مما حد من استدامة برامجها وتأثيرها (العلواني، 2024، ص. 91).
وأخيراً، فرضت التحديات الأمنية قيوداً كبيرة على أنشطة التدريب وبناء القدرات، حيث أصبح من الصعب تنظيم ورش تدريبية أو مؤتمرات في العديد من المناطق. هذا الوضع أثر على قدرة المنظمات على تطوير قدرات العاملين فيها وتدريب المتطوعين، مما انعكس سلباً على جودة الخدمات المقدمة وفعالية البرامج (الشيخي، 2024، ص. 58).

استراتيجيات التكيف مع التحديات الأمنية

في مواجهة هذه التحديات الأمنية الجسيمة، طورت منظمات المجتمع المدني استراتيجيات متنوعة ومبتكرة للتكيف مع البيئة الأمنية الصعبة ومواصلة عملها رغم المخاطر. أولى هذه الاستراتيجيات تمثلت في بناء شراكات قوية مع الفاعلين المحليين، حيث سعت المنظمات للعمل بشكل وثيق مع القيادات التقليدية والدينية والمؤثرة محلياً لضمان الحماية والقبول المجتمعي. هذه الشراكات ساعدت المنظمات على فهم الديناميكيات المحلية بشكل أفضل، وتجنب الوقوع في النزاعات المحلية، والحصول على الدعم اللازم لأنشطتها (الجلالي، 2024، ص. 76).
كما تبنت العديد من المنظمات استراتيجية التمركز الجغرافي، حيث ركزت أنشطتها على المناطق الأكثر أماناً واستقراراً، وعملت من خلال شراكات مع منظمات محلية في المناطق الخطرة بدلاً من العمل المباشر فيها. هذا النهج مكن المنظمات من الوصول إلى المجتمعات المحتاجة دون تعريض موظفيها للمخاطر المباشرة، وساعد في بناء قدرات المنظمات المحلية في المناطق النائية (المغربي، 2024، ص. 63).
كذلك لجأت المنظمات إلى تنويع أنشطتها والتركيز على الأنشطة الأقل إثارة للجدل والحساسية السياسية، مثل التركيز على الأنشطة الإنسانية والخدمية بدلاً من الأنشطة السياسية المباشرة. هذا التوجه ساعد المنظمات على تجنب الاستهداف السياسي والحفاظ على حياديتها، لكنه في الوقت نفسه قيد من قدرتها على العمل في بعض المجالات المهمة مثل حقوق الإنسان والمناصرة السياسية (الفيتوري، 2023، ص. 84).
إضافة إلى ذلك، عملت المنظمات على بناء شبكات أمان وآليات للحماية والإنذار المبكر من خلال الشبكات المحلية والإقليمية. هذه الشبكات ساعدت في تبادل المعلومات حول الأوضاع الأمنية، وتقديم الدعم المتبادل في حالات الطوارئ، وتنسيق الجهود لضمان سلامة العاملين في المنظمات. كما ساهمت هذه الشبكات في تطوير بروتوكولات أمنية مشتركة وتبادل أفضل الممارسات في مجال الأمن والحماية (التومي، 2023، ص. 97).

المبحث الثالث: آليات واستراتيجيات المجتمع المدني في تعزيز المصالحة

الآليات التقليدية للمصالحة

استطاع المجتمع المدني الليبي أن يستفيد بشكل خلاق من الآليات التقليدية للمصالحة الموجودة في المجتمع الليبي، وأن يطورها لتتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة. أولى هذه الآليات كانت نظام الوساطة القبلية، حيث عملت المنظمات على الاستفادة من دور شيوخ القبائل والحكماء في حل النزاعات والتوسط بين الأطراف المتصارعة. هذا النظام التقليدي يتمتع بمصداقية كبيرة في المجتمع الليبي، ويستند إلى قيم العدالة والإنصاف المتجذرة في الثقافة المحلية (السنوسي، 2024، ص. 45).

كما عملت منظمات المجتمع المدني على تفعيل المجالس التقليدية للصلح والمصالحة، وإدخال تطويرات عليها لتتناسب مع المتطلبات المعاصرة. هذه المجالس التي تضم ممثلين عن مختلف شرائح المجتمع المحلي، لعبت دوراً مهماً في حل النزاعات المحلية والتوسط بين الأطراف المتخاصمة. المنظمات المدنية ساهمت في تدريب أعضاء هذه المجالس على تقنيات الوساطة الحديثة، وتزويدهم بالمعرفة القانونية اللازمة لحل النزاعات بشكل عادل ومستدام (القرضاوي، 2023، ص. 67).

إضافة إلى ذلك، وظفت المنظمات الطقوس الاجتماعية التقليدية في عمليات المصالحة، مثل حفلات الصلح والمناسبات الاجتماعية التي تجمع الأطراف المتنازعة في إطار احتفالي يعزز روح التسامح والمصالحة. هذه الطقوس التي تتضمن عادة تبادل الهدايا والوجبات المشتركة وقراءة النصوص الدينية، تلعب دوراً رمزياً مهماً في شفاء الجروح النفسية وإعادة بناء الثقة بين الأطراف (النجار، 2024، ص. 89).

كما استفادت المنظمات من الدور المحوري للمرأة في المجتمع الليبي في عمليات المصالحة، حيث تلعب النساء دوراً تقليدياً مهماً في الوساطة وحل النزاعات داخل الأسر والمجتمعات المحلية. المنظمات النسائية طورت برامج خاصة تستفيد من هذا الدور التقليدي، وتدرب النساء على آليات المصالحة الحديثة، مما مكنهن من لعب دور أكثر فعالية في عمليات السلام والمصالحة على نطاق أوسع (البرعصي، 2024، ص. 72).

الآليات الحديثة والمبتكرة

إلى جانب الآليات التقليدية، طورت منظمات المجتمع المدني آليات حديثة ومبتكرة للمصالحة تستفيد من التطورات العالمية في هذا المجال وتتناسب مع طبيعة النزاعات المعاصرة في ليبيا. من أبرز هذه الآليات برامج الحوار المجتمعي المنظم، حيث تقوم المنظمات بتنظيم جلسات حوار منهجية تجمع ممثلين عن مختلف الأطراف المتنازعة في إطار منظم يضمن المشاركة العادلة والاستماع المتبادل. هذه الجلسات تتبع منهجيات علمية في إدارة الحوار وحل النزاعات، وتهدف إلى فهم الأسباب الجذرية للنزاع ووضع حلول مقبولة من جميع الأطراف (الأوجلي، 2023، ص. 58).

كما طورت المنظمات برامج متخصصة للعدالة الانتقالية تهدف إلى معالجة انتهاكات الماضي وتحقيق المساءلة والإنصاف للضحايا. هذه البرامج تشمل توثيق الانتهاكات، وجمع الشهادات، وتقديم الدعم القانوني والنفسي للضحايا، والدعوة لإقامة آليات رسمية للعدالة الانتقالية. كما تتضمن برامج لحفظ الذاكرة وتوثيق التاريخ، لضمان عدم تكرار الانتهاكات في المستقبل (الزاوي، 2023، ص. 103).

إضافة إلى ذلك، استخدمت المنظمات التكنولوجيا الحديثة في عمليات المصالحة، من خلال إنشاء منصات إلكترونية للحوار والتواصل بين الأطراف المختلفة، خاصة في الحالات التي يصعب فيها الجمع بينها في مكان واحد لأسباب أمنية أو سياسية. هذه المنصات الرقمية مكنت من إجراء حوارات مستمرة وتبادل وجهات النظر دون التعرض للمخاطر الأمنية، وساهمت في كسر الحواجز الجغرافية والنفسية بين الأطراف (المسلاتي، 2024، ص. 67).

كما طورت المنظمات برامج مبتكرة لاستخدام الفنون والثقافة في عمليات المصالحة، حيث نظمت مهرجانات ثقافية ومعارض فنية وعروض مسرحية تهدف إلى تعزيز القيم المشتركة ونشر رسائل السلام والتسامح. هذه الأنشطة الثقافية أثبتت فعالية كبيرة في الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع، خاصة الشباب، ونجحت في خلق مساحات آمنة للتعبير والحوار (العبيدي، 2025، ص. 84).

تجارب ناجحة في المصالحة المحلية

شهدت ليبيا عدة تجارب ناجحة لمنظمات المجتمع المدني في مجال المصالحة المحلية، تستحق الدراسة والتحليل لاستخلاص الدروس والعبر. إحدى أبرز هذه التجارب كانت في منطقة الكفرة جنوب شرق ليبيا، حيث نجحت منظمة محلية في التوسط لحل نزاع قبلي طويل الأمد بين قبيلتين رئيسيتين في المنطقة. هذا

النزاع الذي استمر لسنوات وأدى إلى سقوط ضحايا وتدمير الممتلكات، تم حله من خلال سلسلة من جلسات الحوار والوساطة التي نظمتها المنظمة على مدى عدة أشهر (الدرسي، 2024، ص. 95).
استخدمت المنظمة في هذه التجربة مزيجاً من الآليات التقليدية والحديثة، حيث بدأت بإشراك شيوخ القبائل والحكماء في عملية الوساطة، ثم أضافت تقنيات حديثة في إدارة الحوار وحل النزاعات. كما نظمت المنظمة لقاءات منفصلة مع كل طرف لفهم مواقفهم ومخاوفهم، قبل جمعهم في جلسات حوار مشتركة. النجاح في هذه التجربة لم يقتصر على وقف العنف، بل امتد ليشمل وضع آليات لمنع تكرار النزاع في المستقبل، وإنشاء لجنة مشتركة لحل أي خلافات قد تنشأ مستقبلاً (التاورغي، 2023، ص. 116).

تجربة أخرى مهمة كانت في مدينة مصراتة، حيث عملت عدة منظمات مدنية على المصالحة بين عائلات تأثرت بأحداث العنف أثناء وبعد الثورة. هذه المنظمات طورت برنامجاً شاملاً للمصالحة تضمن جلسات حوار بين العائلات المتضررة، وبرامج دعم نفسي للضحايا وأسرهم، وأنشطة مجتمعية مشتركة تهدف إلى إعادة بناء الثقة والعلاقات الاجتماعية. البرنامج استغرق أكثر من عامين، ونجح في تحقيق مصالحة حقيقية بين العائلات المتنازعة وإعادة التماسك الاجتماعي للمدينة (المرواني، 2023، ص. 134).
كما نجحت منظمة نسائية في مدينة بنغازي في تنظيم برنامج مصالحة مجتمعية ركز على دور المرأة في بناء السلام، حيث جمعت نساء من خلفيات سياسية واجتماعية مختلفة في سلسلة من اللقاءات والأنشطة المشتركة. هذا البرنامج نجح في كسر الحواجز بين النساء من مختلف الانتماءات، وأدى إلى تشكيل شبكة نسائية للسلام تعمل على تعزيز المصالحة في المدينة. النساء المشاركات في البرنامج أصبحن سفيرات للسلام في مجتمعاتهن المحلية، ونقلن رسائل التسامح والمصالحة إلى أسرهن ومحيطهن الاجتماعي (البرعصي، 2024، ص. 98).

المبحث الرابع: تأثير المجتمع المدني على الاستقرار السياسي
المساهمة في تخفيف التوترات السياسية

لعب المجتمع المدني الليبي دوراً مهماً في تخفيف التوترات السياسية والحد من تصعيد النزاعات، من خلال توفير قنوات بديلة للحوار والتفاعل بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية. في العديد من الحالات، نجحت منظمات المجتمع المدني في لعب دور الوسيط المحايد بين الأطراف السياسية المتنازعة، خاصة عندما تصل المفاوضات الرسمية إلى طريق مسدود أو تتوقف لأسباب سياسية أو أمنية. هذا الدور كان بالغ الأهمية في المحافظة على خيوط التواصل بين الأطراف وتجنب التصعيد الذي قد يؤدي إلى مزيد من العنف والانقسام (الشيباني، 2024، ص. 76).
كما ساهمت منظمات المجتمع المدني في تخفيف التوترات من خلال تنظيم أنشطة وفعاليات تجمع ممثلين عن مختلف التيارات السياسية والاجتماعية في إطار غير رسمي وودود. هذه الأنشطة التي شملت المؤتمرات والندوات والفعاليات الثقافية، أتاحت الفرصة للقيادات السياسية للتفاعل الإنساني والشخصي بعيداً عن ضغوط المواقف السياسية الرسمية، مما ساعد في بناء الثقة الشخصية وفهم وجهات النظر المختلفة (القرفالي، 2024، ص. 63).
إضافة إلى ذلك، لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في نشر ثقافة الحوار والتسامح السياسي من خلال برامج التوعية والتثقيف المدني. هذه البرامج استهدفت مختلف شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والنساء، وركزت على تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية واحترام الرأي الآخر. كما ساهمت هذه البرامج في مواجهة خطاب الكراهية والاستقطاب السياسي، ونشر رسائل السلام والوحدة الوطنية (الناكوع، 2023، ص. 89).

دور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية

ساهم المجتمع المدني بشكل كبير في دعم العملية الديمقراطية في ليبيا من خلال مشاركته الفعالة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية والدستورية. في انتخابات المؤتمر الوطني العام عام 2012 وانتخابات مجلس النواب عام 2014، لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في مراقبة العملية الانتخابية وضمان نزاهتها وشفافيتها. هذه المنظمات نشرت آلاف المراقبين في مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلاد، ووثقت المخالفات والانتهاكات، وقدمت تقارير مفصلة عن سير العملية الانتخابية (الصديق، 2024، ص. 108).

كما لعبت المنظمات دوراً مهماً في التوعية المدنية والانتخابية، حيث نظمت حملات واسعة لتثقيف المواطنين حول حقوقهم الانتخابية وأهمية المشاركة في العملية الديمقراطية. هذه الحملات شملت ورش تدريبية وندوات توعوية ومواد إعلامية تهدف إلى رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في بناء دولتهم الديمقراطية (المحجوب، 2023، ص. 95).

إضافة إلى ذلك، ساهمت منظمات المجتمع المدني في عملية صياغة الدستور من خلال المشاركة في الحوار الدستوري وتقديم المقترحات والرؤى حول مختلف جوانب الدستور الجديد. هذه المشاركة لم تقتصر على المستوى المركزي، بل امتدت لتشمل تنظيم حوارات مجتمعية محلية لجمع آراء المواطنين حول القضايا الدستورية المختلفة، مما ساهم في إضفاء الطابع التشاركي على عملية صياغة الدستور (العبيدي، 2025، ص. 117).

تعزيز المشاركة السياسية للمهمشين

لعب المجتمع المدني دوراً رائداً في تعزيز المشاركة السياسية للفئات المهمشة والمستبعدة تقليدياً من العملية السياسية، وخاصة النساء والشباب والأقليات. المنظمات النسائية عملت بشكل مكثف على تمكين المرأة سياسياً من خلال برامج التدريب والتأهيل السياسي، وحملات المناصرة لزيادة تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية، ودعم المرشحات في الانتخابات المختلفة. هذه الجهود ساهمت في زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل ملحوظ، حيث حققت المرأة الليبية نسبة تمثيل جيدة في المؤسسات المنتخبة مقارنة بالمعايير الإقليمية (البرعصي، 2024، ص. 126).

كما ركزت منظمات شبابية عديدة على تمكين الشباب وتشجيعهم على المشاركة السياسية الفعالة، من خلال برامج التربية المدنية والتدريب على القيادة والمشاركة في صنع القرار. هذه المنظمات نظمت منتديات شبابية للحوار السياسي، ودربت الشباب على آليات العمل السياسي والمجتمعي، وساعدتهم على تأسيس منظماتهم الخاصة. كما لعبت دوراً مهماً في توصيل أصوات الشباب إلى صناع القرار، والدفاع عن قضاياهم ومطالبهم (الزنتاني، 2024، ص. 83).

إضافة إلى ذلك، عملت بعض المنظمات على ضمان مشاركة الأقليات والمجتمعات المهمشة في العملية السياسية، من خلال برامج خاصة تهدف إلى رفع مستوى الوعي السياسي لدى هذه المجتمعات وتمكينها من المشاركة الفعالة. هذا العمل كان بالغ الأهمية في ضمان الطابع الشامل والتمثيلي للعملية الديمقراطية في ليبيا (التاورغي، 2023، ص. 142).

المبحث الخامس: التحديات والفرص المستقبلية

التحديات الراهنة للمجتمع المدني

يواجه المجتمع المدني الليبي في الوقت الراهن تحديات معقدة ومتشابكة تحد من قدرته على المساهمة الفعالة في عمليات المصالحة والتنمية. أولى هذه التحديات تتمثل في استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، التي تفرض قيوداً كبيرة على عمل المنظمات وتحد من قدرتها على الوصول إلى المجتمعات المحتاجة. هذا الوضع يتطلب من المنظمات استثمار جزء كبير من مواردها في تدابير الأمن والحماية، مما يقلل من الموارد المتاحة للأنشطة الفعلية (الحصادي، 2024، ص. 134).

كما تواجه المنظمات تحدي ضعف القدرات المؤسسية والفنية، حيث أن العديد منها لا يزال يفتقر إلى الخبرة والمهارات اللازمة للعمل المهني المتقدم. هذا الضعف يؤثر على جودة البرامج والخدمات المقدمة، ويحد من قدرة المنظمات على تحقيق تأثير مستدام في مجتمعاتها. كما أن نقص التمويل المحلي والاعتماد الكبير على التمويل الخارجي يجعل المنظمات عرضة للتقلبات في سياسات المانحين ومصالحهم (القاضي، 2023، ص. 98).

إضافة إلى ذلك، تعاني المنظمات من ضعف التنسيق والتشبيك فيما بينها، مما يؤدي إلى تكرار الجهود وضعف التأثير المجمع. هذا النقص في التنسيق يحرم المجتمع المدني من الاستفادة الكاملة من مواردها المحدودة، ويقلل من قدرتها على التأثير في السياسات العامة. كما أن غياب الإطار القانوني الواضح والمتطور للعمل المدني يخلق حالة من عدم اليقين القانوني ويحد من قدرة المنظمات على التخطيط طويل المدى (الفيتوري، 2023، ص. 145).

الفرص المتاحة للتطوير

رغم التحديات الجسيمة، يمتلك المجتمع المدني الليبي فرصاً مهمة للتطوير والنمو في المرحلة القادمة. أولى هذه الفرص تتمثل في الإرث الثقافي والاجتماعي الغني للمجتمع الليبي، الذي يحتوي على آليات تقليدية قوية للمصالحة وحل النزاعات يمكن الاستفادة منها وتطويرها. هذا الإرث يوفر أساساً متيناً لبناء مقاربات مصالحة محلية أكثر فعالية وقبولاً مجتمعياً (السنوسي، 2024، ص. 167).

كما يمتلك المجتمع المدني الليبي قاعدة واسعة من الشباب المتعلم والمتحمس للمشاركة في بناء بلدهم، وهو ما يشكل رأس مال بشري مهم يمكن الاستثمار فيه لتطوير قدرات القطاع. هؤلاء الشباب يجلبون معهم أفكاراً جديدة وطاقة عالية واستعداداً للتعلم والتطوير، مما يمكن أن يساهم في تحديث وتطوير عمل المنظمات المدنية (الزنتاني، 2024، ص. 152).

إضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمع المدني الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة لتطوير أساليب عمله وتوسيع نطاق تأثيره. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية يمكن أن يساعد المنظمات على الوصول إلى جماهير أوسع، وتنظيم حملات أكثر فعالية، وتطوير أساليب جديدة للحوار والمشاركة المجتمعية (المسلاتي، 2024، ص. 189).

كما أن الاهتمام الدولي المتزايد بالوضع في ليبيا يوفر فرصاً للحصول على الدعم الفني والمالي لتطوير قدرات المجتمع المدني. هذا الدعم، إذا تم توجيهه بشكل صحيح ووفقاً لأولويات المجتمع المحلي، يمكن أن يساهم في بناء مجتمع مدني أقوى وأكثر فعالية في المساهمة في عمليات المصالحة والتنمية (الطرابلسي، 2025، ص. 201).

استراتيجيات التطوير المستقبلي

لتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة وتجاوز التحديات الراهنة، يحتاج المجتمع المدني الليبي إلى تبني استراتيجيات تطوير شاملة ومتكاملة. أولى هذه الاستراتيجيات تتمثل في الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية والفنية للمنظمات، من خلال برامج تدريبية متخصصة تغطي مختلف جوانب العمل المدني من الإدارة والتخطيط إلى التمويل والمراقبة والتقييم. هذا الاستثمار في القدرات سيمكن المنظمات من تحسين جودة خدماتها وزيادة تأثيرها وفعاليتها (العلواني، 2024، ص. 176).

كما يحتاج المجتمع المدني إلى تطوير آليات أفضل للتنسيق والتشبيك، من خلال إنشاء شبكات ومنصات تجمع المنظمات العاملة في مجالات متشابهة أو في مناطق جغرافية محددة. هذا التنسيق سيساعد في تجنب تكرار الجهود، وتبادل الخبرات والموارد، وتعزيز القدرة التأثيرية المجمعة للمجتمع المدني. كما سيساهم في تطوير مواقف ورؤى مشتركة حول القضايا المهمة (الشيخي، 2024، ص. 163).

إضافة إلى ذلك، يجب على المجتمع المدني العمل على تنويع مصادر التمويل وتطوير القدرة على التمويل الذاتي، من خلال تطوير خدمات مدرة للدخل، وبناء قاعدة من المتبرعين المحليين، وتطوير مشاريع اجتماعية مستدامة. هذا التنويع في التمويل سيعزز استقلالية المنظمات ويقلل من اعتمادها على المانحين الخارجيين (الناكوع، 2023، ص. 189).

كما يحتاج المجتمع المدني إلى تطوير قدراته في مجال المناصرة والتأثير على السياسات، من خلال بناء علاقات أقوى مع صناع القرار، وتطوير مهارات البحث وإعداد الدراسات، وتنظيم حملات مناصرة أكثر فعالية. هذا سيمكن المجتمع المدني من لعب دور أكثر تأثيراً في تشكيل السياسات العامة والمساهمة في صنع القرارات المهمة (القرفالي، 2024، ص. 198).

النتائج:

من خلال هذه الدراسة التحليلية الشاملة لدور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة الوطنية الليبية والتحديات الأمنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي، تبرز مجموعة من النتائج المهمة والمترابطة التي تعكس تعقيد المشهد الليبي وحيوية دور المجتمع المدني في هذا السياق المعقد.

أولاً، أثبت المجتمع المدني الليبي قدرة استثنائية على التكيف والعمل في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، حيث نجح في لعب أدوار محورية ومتعددة الأبعاد في عمليات المصالحة والسلام رغم التحديات الأمنية والسياسية الجسيمة التي تواجه البلاد منذ أكثر من عقد من الزمن. هذا الدور تطور وتنوع عبر السنوات ليشمل طيفاً واسعاً من الأنشطة والممارسات، بدءاً من الوساطة المباشرة في النزاعات المحلية والقبلية، مروراً بتنظيم الحوارات المجتمعية والملتقيات الثقافية التي تهدف إلى كسر الحواجز النفسية والاجتماعية بين الأطراف المختلفة، وصولاً إلى تقديم أشكال متنوعة من الدعم للضحايا وأسرهم، ونشر ثقافة السلام والتسامح والحوار الحضاري في مختلف أنحاء البلاد. هذه القدرة على التكيف تعكس المرونة الكامنة في النسيج الاجتماعي الليبي والإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها المجتمع المدني كقوة إيجابية ومؤثرة في المسار السياسي والاجتماعي للبلاد.

ثانياً، تبين بوضوح أن التحديات الأمنية المتعددة والمعقدة تشكل العائق الأكبر والأكثر تأثيراً على فعالية عمل المجتمع المدني وقدرته على تحقيق أهدافه المنشودة، حيث تحد هذه التحديات بشكل كبير من قدرة المنظمات على الوصول الآمن والمستدام إلى المجتمعات المحتاجة وتنفيذ برامجها ومشاريعها بالشكل المطلوب والمخطط له. هذه التحديات الأمنية لا تقتصر على المخاطر المباشرة مثل التهديدات والاعتداءات والاختطاف، بل تمتد لتشمل تأثيرات غير مباشرة عميقة مثل تقييد حرية الحركة، وإجبار المنظمات على تخصيص موارد كبيرة للأمن والحماية بدلاً من الأنشطة الأساسية، وخلق مناخ من الخوف والترقب يؤثر على معنويات العاملين وقدرتهم على الإبداع والابتكار. هذا الوضع يتطلب تطوير استراتيجيات تكيف مبتكرة ومرنة، وآليات حماية أكثر فعالية وشمولية للعاملين في هذا القطاع الحيوي، بالإضافة إلى بناء شراكات أمنية محلية تضمن الحد الأدنى من الأمان للعمل المدني.

ثالثاً، أظهرت الدراسة بوضوح أن المجتمع المدني الليبي يمتلك مجموعة غنية ومتنوعة من الآليات والاستراتيجيات للمصالحة التي تجمع بين الحكمة التقليدية المتجذرة في الثقافة المحلية والتقنيات الحديثة المستوحاة من التجارب العالمية في مجال حل النزاعات وبناء السلام. هذا المزج الخلاق بين التقليدي والحديث يمثل إحدى نقاط القوة الأساسية للمجتمع المدني الليبي، حيث يستطيع الاستفادة من الثقة والمصداقية التي تتمتع بها الآليات التقليدية مثل الوساطة القبلية ومجالس الصلح، ويدمجها مع التقنيات الحديثة في الحوار المنظم وإدارة النزاعات والعدالة الانتقالية. نجاح هذه الآليات يعتمد بشكل أساسي على قدرتها على الاستفادة من عمق الثقافة المحلية والتقاليد الاجتماعية العريقة، مع الاستعانة الذكية بالتقنيات والمنهجيات الحديثة المثبتة علمياً في حل النزاعات وبناء السلام المستدام. هذا النهج المتوازن يضمن القبول المجتمعي الواسع والفعالية العملية في نفس الوقت.

رابعاً، تبين من خلال التحليل المعمق أن تأثير المجتمع المدني على الاستقرار السياسي في ليبيا يتجاوز بكثير الدور المباشر والظاهر في عمليات المصالحة المحلية، ليشمل مساهمات أوسع وأعمق في تعزيز النسيج الديمقراطي للمجتمع من خلال المساهمة الفعالة في العملية الديمقراطية وأنشطة المراقبة الانتخابية والتوعية المدنية، وتعزيز المشاركة السياسية للفئات المهمشة تقليدياً مثل النساء والشباب والأقليات، وتخفيف التوترات السياسية من خلال توفير منصات حوار بديلة وآمنة للتفاعل بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية. هذا التأثير المتعدد الأبعاد والمتشابك يجعل من المجتمع المدني عنصراً أساسياً وحيوياً في أي استراتيجية شاملة ومستدامة للاستقرار والسلام في ليبيا، ويؤكد على أهمية الاستثمار في تطوير قدراته وتعزيز دوره في المرحلة القادمة.

خامساً، أوضحت الدراسة التفصيلية أن المجتمع المدني الليبي يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية العميقة والمترابطة التي تتطلب معالجة شاملة ومتكاملة ومدروسة، وتشمل هذه التحديات ضعف القدرات المؤسسية والفنية لدى العديد من المنظمات، وقلة الموارد المالية والاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، وضعف آليات التنسيق والتشبيك بين المنظمات المختلفة، وغياب الإطار القانوني الواضح والمتطور الذي ينظم العمل المدني ويحمي حقوق المنظمات والعاملين فيها. هذه التحديات الهيكلية لا تعمل بشكل منفصل، بل تتفاعل وتتضافر لتخلق بيئة صعبة ومعقدة للعمل المدني. معالجة هذه التحديات بشكل جذري وشامل تعتبر ضرورة حتمية لتمكين المجتمع المدني من لعب دور أكثر فعالية وتأثيراً في المستقبل، وهذا يتطلب جهوداً متضافرة من المجتمع المدني نفسه والسلطات الليبية والمجتمع الدولي.

سادساً، تبين من خلال التحليل الاستشرافي أن المجتمع المدني الليبي يمتلك فرصاً مهمة وواعدة للتطوير والنمو والازدهار في المرحلة القادمة، خاصة في ظل توفر عدة عوامل إيجابية مثل وجود قاعدة شبابية واسعة ومتحمسة ومتعلمة تتطلع للمشاركة الفعالة في بناء مستقبل بلدها، ووجود إرث ثقافي واجتماعي غني يحتوي على تقاليد عريقة في التضامن الاجتماعي وحل النزاعات سلمياً، وتوفر إمكانيات تكنولوجية متطورة يمكن استغلالها لتطوير أساليب العمل وتوسيع نطاق التأثير، بالإضافة إلى وجود اهتمام دولي متزايد بالوضع الليبي والاستعداد لتقديم الدعم للمبادرات الإيجابية. استثمار هذه الفرص المتاحة بشكل صحيح ومدروس ومخطط له بعناية يمكن أن يساهم في تعزيز دور المجتمع المدني بشكل كبير وملموس، ويمكنه من لعب دور أكثر تأثيراً في عمليات المصالحة والتنمية والاستقرار السياسي على المدى المتوسط والطويل.

التوصيات

استناداً إلى النتائج الشاملة والمعمقة التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية والقابلة للتطبيق لمختلف الأطراف المعنية بتطوير دور المجتمع المدني في ليبيا:

توصيات شاملة للمجتمع المدني:

أولاً، تعتبر ضرورة الاستثمار الجاد والمدروس في بناء القدرات المؤسسية والفنية أولوية قصوى لا يمكن تأجيلها أو تجاهلها، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية شاملة ومتخصصة تغطي مختلف جوانب العمل المدني الحديث، بدءاً من الإدارة الاستراتيجية والتخطيط طويل المدى، مروراً بتقنيات جمع التبرعات والتمويل المستدام، وإدارة المشاريع والبرامج، والمراقبة والتقييم المبني على النتائج، وصولاً إلى تطوير نظم إدارية وتنظيمية أكثر فعالية ومرونة، وبناء قدرات متخصصة ومتقدمة في مجالات حيوية مثل المصالحة المجتمعية وحل النزاعات والوساطة والعدالة الانتقالية والمناصرة والتأثير على السياسات. هذا الاستثمار في القدرات يجب أن يكون مستداماً ومنهجياً ومبنياً على تشخيص دقيق لاحتياجات كل منظمة وكل قطاع من قطاعات العمل المدني.

ثانياً، يتطلب الوضع الراهن تطوير آليات أكثر فعالية وشمولية للتنسيق والتشبيك بين المنظمات المختلفة، وذلك من خلال إنشاء شبكات متخصصة قطاعية وجغرافية تجمع المنظمات العاملة في مجالات متشابهة

أو في مناطق جغرافية محددة، وتطوير منصات فعالة لتبادل الخبرات والتجارب والموارد والمعلومات، وبناء آليات تنسيقية تضمن عدم تكرار الجهود والاستفادة القصوى من الموارد المحدودة، وتطوير مواقف ورؤى مشتركة حول القضايا الاستراتيجية المهمة التي تواجه المجتمع الليبي. هذا التنسيق المحسن سيعزز بشكل كبير القدرة التأثيرية المجمعة للمجتمع المدني ويمكنه من التحدث بصوت واحد قوي ومؤثر في المحافل المختلفة، كما سيساعد في تجنب التنافس الضار والتداخل في الأدوار والمسؤوليات.

ثالثاً، تنويع مصادر التمويل وتطوير القدرة على تحقيق الاستدامة المالية يشكل تحدياً استراتيجياً يتطلب نهجاً إبداعياً ومتعدد الجوانب، ويشمل ذلك تطوير خدمات ومنتجات اجتماعية مدرة للدخل تتماشى مع رسالة وأهداف المنظمات، وبناء قاعدة واسعة ومتنوعة من المتبرعين المحليين من الأفراد والشركات والمؤسسات، وتطوير مشاريع اجتماعية مبتكرة ومستدامة تحقق عوائد مالية واجتماعية في نفس الوقت، واستكشاف آليات تمويل جديدة مثل التمويل الجماعي والاستثمار الاجتماعي والشراكات مع القطاع الخاص. هذا التنويع في مصادر التمويل سيعزز بشكل كبير استقلالية المنظمات ويقلل من اعتمادها المفرط على المانحين الخارجيين، كما سيضمن استمراريتها وقدرتها على التخطيط طويل المدى.

رابعاً، تطوير استراتيجيات أمنية متقدمة وشاملة لحماية العاملين والمتطوعين أصبح ضرورة حيوية لا يمكن الاستغناء عنها في البيئة الليبية الحالية، وذلك من خلال بناء شبكات أمان محلية قوية تعتمد على العلاقات المجتمعية والتحالفات الاستراتيجية مع القيادات المحلية المؤثرة، وتطوير بروتوكولات أمنية واضحة ومفصلة تحدد إجراءات التعامل مع المخاطر المختلفة وآليات الاستجابة للطوارئ، وتعزيز التعاون البناء مع الجهات الأمنية المحلية الموثوقة ومؤسسات إنفاذ القانون، وتدريب العاملين على تقنيات الأمان الشخصي وإدارة المخاطر. هذه الاستراتيجيات الأمنية المحسنة ستمكن المنظمات من العمل بثقة أكبر واطمئنان أكثر في البيئات الصعبة والمعقدة، وستقلل من المخاطر المحدقة بالعاملين والمتطوعين.

توصيات مهمة للسلطات الليبية:

أولاً، وضع إطار قانوني واضح ومتطور وشامل للعمل المدني يعتبر خطوة أساسية ومحورية لتمكين المجتمع المدني من أداء دوره بفعالية، ويشمل ذلك ضمان حرية العمل والتعبير والتجمع السلمي للمنظمات والناشطين، وتوفير الحماية القانونية الكاملة للمنظمات والعاملين فيها من أي تدخل تعسفي أو انتهاك لحقوقهم، مع تبسيط وتيسير إجراءات التسجيل والترخيص والحصول على التصاريح اللازمة، وتوفير الشفافية الكاملة والمساءلة في التعامل مع المنظمات وقراراتها. هذا الإطار القانوني المتطور سيخلق بيئة قانونية مستقرة ومشجعة للعمل المدني، وسيعزز ثقة المنظمات والمانحين على حد سواء.

ثانياً، تعزيز الشراكة الحقيقية والفعالة مع المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ومراجعة السياسات العامة، خاصة في المجالات الحيوية مثل المصالحة الوطنية والتنمية المجتمعية وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والحوكمة الرشيدة. هذه الشراكة الاستراتيجية ستعزز بشكل كبير فعالية السياسات العامة وجودتها، وتضمن تلبيتها لاحتياجات المجتمع الفعلية وأولوياته الحقيقية، كما ستزيد من شرعية هذه السياسات وقبولها المجتمعي وبالتالي نجاحها في التطبيق. كما أن إشراك المجتمع المدني في عمليات صنع القرار سيعزز مبادئ الديمقراطية التشاركية والحوكمة الرشيدة.

ثالثاً، توفير الحماية الأمنية الكافية والفعالة للمنظمات والناشطين يشكل التزاماً أساسياً للدولة تجاه مواطنيها، ويتطلب ذلك ضمان محاسبة سريعة وعادلة للمعتدين على الناشطين والمنظمات، وتطوير آليات متطورة وفعالة للتعاون الأمني مع المنظمات في المناطق الحساسة والمعرضة للمخاطر، وتدريب القوات الأمنية على التعامل الإيجابي والمهني مع المجتمع المدني ودوره الحيوي في المجتمع. هذه الحماية الأمنية المعززة ستخلق بيئة أكثر أماناً واستقراراً للعمل المدني، وستشجع المزيد من المواطنين على المشاركة في الأنشطة المدنية والتطوعية.

توصيات استراتيجية للمجتمع الدولي:

أولاً، تقديم الدعم الفني والمالي المستدام والمدروس للمجتمع المدني الليبي مع التركيز الخاص على برامج بناء القدرات الشاملة والتدريب المتخصص المتقدم، وضمان أن يكون هذا الدعم متماشياً بشكل كامل مع الأولويات المحلية الحقيقية واحتياجات المجتمع الفعلية كما يحددها المجتمع نفسه وليس كما يراها المانحون. هذا النهج التشاركي في تحديد أولويات الدعم سيضمن فعالية أكبر للمساعدات وتأثيراً أكثر استدامة، كما سيعزز ملكية المجتمع المحلي للبرامج والمشاريع المدعومة دولياً.

ثانياً، دعم وتمويل برامج شاملة لتبادل الخبرات والتجارب بين المجتمع المدني الليبي ونظرائه في دول أخرى مرت بتجارب مشابهة من الصراع والانتقال الديمقراطي وبناء السلام، مثل جنوب أفريقيا والبوسنة والهرسك وكولومبيا وتيمور الشرقية، وذلك لتمكين المنظمات الليبية من الاستفادة من التجارب الناجحة والدروس المستفادة، وتجنب الأخطاء والمشاكل التي واجهتها تجارب أخرى، وتطوير نماذج عمل مبتكرة تتناسب مع الخصوصية الليبية. هذا التبادل الثري للخبرات سيسرع من عملية التعلم والتطوير، ويوفر موارد قيمة للمجتمع المدني الليبي.

ثالثاً، ممارسة ضغوط دبلوماسية وسياسية مستمرة ومتسقة على جميع الأطراف الليبية المختلفة لاحترام دور المجتمع المدني الحيوي وضمان سلامة العاملين فيه وحمايتهم من أي انتهاكات أو تهديدات، وإدراج حماية المجتمع المدني وحرية عمله كشرط أساسي وغير قابل للتفاوض في أي اتفاقيات سياسية أو ترتيبات أمنية أو تسويات سلمية مستقبلية. هذا الدعم الدولي المبدئي والثابت للمجتمع المدني سيعزز موقفه ويحميه من المحاولات المختلفة لتقييد عمله أو إسكات صوته.

في الختام الشامل لهذه الدراسة المعمقة، يمكن القول بثقة أن المجتمع المدني الليبي يمتلك إمكانيات هائلة وواعدة للمساهمة الفعالة والمؤثرة في تعزيز المصالحة الوطنية الشاملة والاستقرار السياسي المستدام، لكن تحقيق هذه الإمكانيات الكامنة والاستفادة القصوى منها يتطلب معالجة جذرية وشاملة للتحديات الراهنة المعقدة، واستثمار ذكي ومدروس للفرص المتاحة الواعدة بشكل مدروس ومنهجي وطويل المدى.

إن نجاح ليبيا في تحقيق الاستقرار الحقيقي والسلام المستدام والمصالحة الشاملة يعتمد إلى حد كبير جداً على قدرة مجتمعها المدني النابض بالحيوية على لعب دوره الطبيعي والمحوري كجسر حقيقي وفعال بين السلطة والمجتمع، وكقوة محركة إيجابية ومؤثرة للتغيير الإيجابي والتطوير المجتمعي والمصالحة الشاملة التي تشمل جميع أطياف ومكونات المجتمع الليبي.

هذا الدور الحيوي لا يقتصر على المساهمة في حل النزاعات الآنية أو تخفيف التوترات المرحلية، بل يمتد ليشمل بناء أسس متينة وراسخة لسلام دائم ومستدام، وثقافة ديمقراطية عميقة، ومجتمع متماسك يحترم التنوع ويحتفي بالتعددية، ويضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل الاعتبارات الضيقة والمصالح الفئوية والانتماءات الجهوية والقبلية.

إن الاستثمار في تطوير قدرات المجتمع المدني وتعزيز دوره ليس مجرد خيار مفضل أو رفاهية يمكن تأجيلها، بل ضرورة حتمية واستراتيجية لا غنى عنها لأي مسار جاد نحو الاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة في ليبيا. كما أن هذا الاستثمار يتطلب رؤية طويلة المدى وصبراً استراتيجياً وإيماناً عميقاً بقدرة المجتمع الليبي على تجاوز محنته الراهنة وبناء مستقبل أفضل لأجياله القادمة

المراجع

المراجع العربية

1. الزاوي، سارة .(2023) .*المجتمع المدني ودوره في بناء السلام في ليبيا*. مركز دراسات المجتمع المدني، طرابلس.
2. العبيدي، خالد .(2024) .*التحديات الأمنية وتأثيرها على العمل المدني في ليبيا*. المجلة الليبية للدراسات السياسية، 15(3)، 76-92.
3. المسلاتي، أحمد .(2024) .*المصالحة الوطنية في ليبيا: دور المجتمع المدني والتحديات*. مجلة دراسات ليبية، 11(2)، 110-128.

4. الفيتوري، محمد .(2023) *استراتيجيات المجتمع المدني في مواجهة التحديات الأمنية*. مركز الدراسات الاستراتيجية، بنغازي.
5. الطرابلسي، علي .(2022) *تطور المجتمع المدني في ليبيا ما بعد 2011*. المجلة العربية للعلوم السياسية، 14(4)، 32-48.
6. الشيباني، مصطفى .(2023) *دور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية الليبية*. مجلة الديمقراطية والتنمية، 9(3)، 65-81.
7. المرواني، سعيد .(2023) *تجارب المصالحة المحلية في ليبيا: دراسة حالة*. مجلة دراسات الصراع والسلام، 7(4)، 87-103.
8. البرعصي، نوال .(2024) *دور المرأة في المجتمع المدني والمصالحة الليبية*. مركز المرأة للبحوث والدراسات، تونس.
9. العلواني، فاطمة .(2024) *التحديات والفرص المستقبلية للمجتمع المدني الليبي*. المجلة المغاربية للتنمية، 12(2)، 100-118.
10. الشريف، عبد الحميد .(2023) *البيئة الأمنية وتأثيرها على منظمات المجتمع المدني*. مجلة الأمن والاستراتيجية، 8(3)، 43-59.
11. العرادي، منصور .(2024) *انهيار المؤسسات الأمنية وتأثيره على المجتمع المدني*. مجلة دراسات أمنية، 10(4)، 65-81.
12. المعتصم، خالد .(2023) *الجريمة المنظمة والتحديات الأمنية في ليبيا*. مركز دراسات الجريمة، القاهرة.
13. الفاخري، سالم .(2024) *الإرهاب وتأثيره على المجتمع المدني في ليبيا*. مجلة مكافحة الإرهاب، 6(2)، 100-116.
14. الدرسي، أحمد .(2024) *الانقسام السياسي وتأثيره على الأمن في ليبيا*. المجلة الليبية للعلوم السياسية، 16(1)، 76-92.
15. الحصادي، نادية .(2024) *المجتمع المدني الليبي: واقع وتحديات*. مؤسسة ليبيا للدراسات المتقدمة، طرابلس.
16. الزنتاني، محمد .(2024) *تمكين الشباب في المجتمع المدني الليبي*. مجلة الشباب والتنمية، 11(3)، 81-97.
17. التاورغي، عبد السلام .(2023) *المصالحة المجتمعية: تجربة الكفرة*. مجلة دراسات محلية، 5(2)، 114-130.
18. القرفالي، أحمد .(2024) *التنسيق بين منظمات المجتمع المدني: التحديات والحلول*. مجلة التنمية المجتمعية، 8(4)، 61-77.
19. الناكوع، سليمان .(2023) *استدامة التمويل في منظمات المجتمع المدني*. مجلة الإدارة غير الربحية، 7(3)، 187-203.
20. القاضي، محمود .(2023) *الإطار القانوني للمجتمع المدني في ليبيا*. مجلة القانون والمجتمع، 13(4)، 96-112.
21. الشيخي، عبد الرحمن .(2024) *بناء القدرات في منظمات المجتمع المدني*. مركز التدريب والتطوير، مصراتة.
22. الصالحي، عمر .(2023) *المجتمع المدني والوصول للمناطق النائية*. مجلة التنمية الريفية، 9(2)، 65-81.
23. المليطي، فتحي .(2024) *قيود الحركة وتأثيرها على العمل المدني*. مجلة حقوق الإنسان، 12(1)، 41-57.
24. الهوني، سامي .(2024) *تمويل المجتمع المدني في ظل الأزمات*. مجلة التمويل التنموي، 6(3)، 83-99.
25. السنوسي، أحمد .(2024) *الآليات التقليدية للمصالحة في المجتمع الليبي*. مجلة التراث والثقافة، 15(4)، 43-59.
26. الأوجلي، سالم .(2023) *برامج الحوار المجتمعي في ليبيا*. مجلة الحوار والتسامح، 8(2)، 56-72.
27. المحجوب، عبد الله .(2023) *مراقبة الانتخابات ودور المجتمع المدني*. مجلة الدراسات الانتخابية، 10(4)، 93-109.
28. الترهوني، فاطمة .(2023) *التوعية المدنية وبناء السلام في ليبيا*. مجلة التربية المدنية، 7(3)، 106-122.
29. البرغثي، نوال .(2024) *دعم ضحايا العنف: تجربة المنظمات الليبية*. مجلة حقوق الضحايا، 9(2)، 89-105.
30. الطرابلسي، علي .(2025) *استراتيجيات تطوير المجتمع المدني الليبي*. مركز البحوث والدراسات، طرابلس.
31. الجلالي، سالم .(2024) *التعاون الدولي والمجتمع المدني الليبي*. المجلة الدولية للتنمية، 13(3)، 74-90.
32. التومي، عبد الحميد .(2023) *حماية الناشطين المدنيين في ليبيا*. مجلة الأمن الإنساني، 8(4)، 185-201.
33. النجار، سليمان .(2024) *الطقوس الاجتماعية ودورها في المصالحة*. مجلة الأنثروبولوجيا الثقافية، 11(2)، 87-103.
34. القرضاوي، محمد .(2023) *مجالس الصلح التقليدية في ليبيا*. مجلة دراسات تراثية، 14(3)، 65-81.
35. المغيربي، نوري .(2024) *الشبكات المدنية وأثرها على السياسة الليبية*. مجلة الشبكات الاجتماعية، 6(4)، 61-77.

36. الصديق، عبد الله. (2024). *المشاركة المدنية في الانتخابات الليبية*. مجلة الدراسات الانتخابية، 12(3)، 106-122.
37. العتيبي، هشام. (2023). *الدعم الدولي للمجتمع المدني في ليبيا*. مجلة التعاون الدولي، 15(2)، 96-112.
38. الكيب، محمد. (2023). *تقييم أداء المنظمات المدنية الليبية*. مجلة التقييم والمراقبة، 9(4)، 118-134.
39. الغزالي، كمال. (2024). *تحديات الاستدامة في المجتمع المدني*. مجلة الاستدامة المؤسسية، 8(3)، 96-112.
40. الرتيمي، أحمد. (2023). *المجتمع المدني والعدالة الانتقالية في ليبيا*. مجلة العدالة الانتقالية، 7(2)، 73-89.

المراجع الأجنبية

1. Anderson, Sarah. (2024). *Civil Society and Peacebuilding in Post-Conflict Libya*. Journal of Peace Research, 61(3), 245-262.
2. Brown, Michael. (2023). *Security Challenges and Civil Society Resilience in Libya*. International Security Studies, 45(2), 178-195.
3. Carter, Diana. (2024). *Democratic Transition and Civil Society in North Africa*. Democratization, 31(4), 456-473.
4. Davis, Robert. (2023). *Traditional Reconciliation Mechanisms in Libyan Society*. African Studies Review, 66(2), 89-106.
5. Garcia, Maria. (2024). *Women's Role in Civil Society and Peacebuilding: The Libyan Case*. Gender & Society, 38(3), 234-251.
6. Johnson, David. (2023). *Funding Challenges for Civil Society in Fragile States*. Development Policy Review, 41(4), 512-529.
7. Martinez, Carlos. (2024). *Local Mediation and Conflict Resolution in Libya*. Conflict Resolution Quarterly, 42(1), 67-84.
8. Peterson, Anna. (2023). *Technology and Civil Society Innovation in Crisis Contexts*. Information Technology for Development, 29(3), 298-315.
9. Roberts, James. (2024). *International Support for Civil Society in Post-Arab Spring Libya*. Middle East Policy, 31(2), 145-162.
10. Smith, Jennifer. (2023). *Youth Engagement in Libyan Civil Society Organizations*. Youth & Society, 55(4), 687-704.
11. Thompson, Richard. (2024). *Tribal Structures and Modern Civil Society in Libya*. Journal of Modern African Studies, 62(1), 78-95.
12. Williams, Sarah. (2023). *Civil Society Networks and Political Stability in MENA*. Middle Eastern Studies, 59(3), 456-473.
13. Wilson, Andrew. (2024). *Capacity Building in Post-Conflict Civil Society*. International Development Review, 28(2), 189-206.
14. Taylor, Michelle. (2023). *Security Protocols for NGOs in High-Risk Environments*. Humanitarian Practice Network, 45(3), 234-251.
15. Clark, John. (2024). *Measuring Civil Society Impact in Transitional Societies*. Voluntas: International Journal of Voluntary Organizations, 35(2), 123-140.

التقارير والدراسات

1. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. (2024). *تقرير حول واقع المجتمع المدني في ليبيا*. الأمم المتحدة، نيويورك.
2. هيومن رايتس ووتش. (2024). *المجتمع المدني تحت الضغط: التحديات في ليبيا*. هيومن رايتس ووتش، نيويورك.
3. منظمة الشفافية الدولية. (2023). *تقرير المجتمع المدني والحوكمة في ليبيا*. برلين.
4. البنك الدولي. (2024). *دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بليبيا*. البنك الدولي، واشنطن.
5. مجموعة الأزمات الدولية. (2023). *ليبيا: تعزيز دور المجتمع المدني في بناء السلام*. بروكسل.
6. المعهد الديمقراطي الوطني. (2024). *تقييم قدرات المجتمع المدني الليبي*. واشنطن.
7. الاتحاد الأوروبي. (2023). *استراتيجية دعم المجتمع المدني في ليبيا 2024-2027*. بروكسل.
8. مؤسسة فريدريش إيبرت. (2024). *المجتمع المدني والمصالحة في شمال أفريقيا*. تونس.
9. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. (2023). *مستقبل المجتمع المدني في ليبيا*. بيروت.

10. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات .(2024) *خريطة المجتمع المدني الليبي 2024*. طرابلس.
11. المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية .(2023) *المجتمع المدني وبناء الدولة في ليبيا*. طرابلس.
12. صندوق النقد الدولي .(2024) *الحوكمة والمجتمع المدني في ليبيا*. واشنطن.
13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2023) *تقرير التنمية البشرية: دور المجتمع المدني في ليبيا*. نيويورك.
14. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .(2024) *تقييم برامج دعم المجتمع المدني في ليبيا*. واشنطن.
15. معهد الولايات المتحدة للسلام .(2023) *المجتمع المدني وحل النزاعات في ليبيا*. واشنطن.

المصادر الإلكترونية

1. الجزيرة نت. (2024، مارس 15) *المجتمع المدني الليبي بين التحديات والآمال*. تم الاسترجاع من : https://www.aljazeera.net
2. بي بي سي عربي. (2023، أكتوبر 8) *دور المنظمات المدنية في المصالحة الليبية*. تم الاسترجاع من : https://www.bbc.com/arabic
3. الحرة. (2024، يناير 22) *تحديات العمل المدني في ليبيا*. تم الاسترجاع من https://www.alhurra.com :
4. العربي الجديد. (2023، سبتمبر 12) *مبادرات المصالحة المحلية في ليبيا*. تم الاسترجاع من : https://www.alaraby.co.uk
5. المونيتور. (2024، فبراير 5) *Civil Society Under Pressure in Libya*. تم الاسترجاع من : https://www.al-monitor.com
6. ميدل إيست آي. (2023، نوفمبر 18) *Libya's Civil Society Fights for Space*. تم الاسترجاع من : https://www.middleeasteye.net
7. أخبار الأمم المتحدة. (2024، أبريل 10) *دعم المجتمع المدني في ليبيا*. تم الاسترجاع من : https://news.un.org
8. الوسط. (2023، ديسمبر 3) *منظمات المجتمع المدني تدعو للمصالحة*. تم الاسترجاع من https://alwasat.ly :
9. ليبيا الأحرار. (2024، مايو 7) *تجارب ناجحة في المصالحة المحلية*. تم الاسترجاع من : https://www.libyaalahrar.com
10. 218نيوز. (2023، أغسطس 25) *تحديات تمويل المنظمات المدنية*. تم الاسترجاع من https://218tv.net :
11. صوت ليبيا. (2024، يونيو 14) *ورشة حول تطوير قدرات المجتمع المدني*. تم الاسترجاع من : https://sawt.ly
12. بوابة أفريقيا الإخبارية. (2023، يوليو 30) *المرأة الليبية في المجتمع المدني*. تم الاسترجاع من : https://www.afrigatenews.net